

Distr.
GENERAL

A/52/402
29 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٩٩ (ب) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ المعنون "التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وعقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب"، إلى الأمين العام أن يقدم إليها، مرة كل سنتين، تقريراً بعنوان "حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب" يتضمن استعراضاً وتحليلاً شاملياً للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد العالمي وللدعم الدولي المقدم في هذا الصدد، بما في ذلك البيانات والمؤشرات الكمية المتعلقة بجميع جوانب التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ودعت الجمعية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية وجميع الهيئات والمؤسسات والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة إلى أن توفر المواد التحليلية والاستقرائية اللازمة لإعداد التقرير. وبناءً على ذلك، أعد الأمين العام، التقرير الحالي لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها العادية الثانية والخمسين.

٢ - ويشهد المسرح الدولي حالياً زيادة سريعة في التعاون فيما بين البلدان النامية. ويمكن أن يتضمن سجل الأعوام الأربعة الأخيرة وحدها أكثر من ١٠٠ إجراء تشمل مجموعة متنوعة من التدابير لإنشاء وبدء مبادرات في مجالي التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وتنقيح وإنعاش مثل هذه المبادرات، فضلاً عن أساليب التعاون الأخرى فيما بين البلدان النامية. ويحدث هذا في نفس الوقت الذي يشهد فيه العالم ازدياد عولمة اقتصاداته، وما يصاحبها من تحرير تدريجي. فهناك عولمة للتجارة والإنتاج والتمويل، وهي كلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ولكنها متميزة تماماً. فالاتجاه إلى العولمة في مجال التجارة،

ولا سيما داخل مجال الصناعات، مرتبط بالاتجاه إلى العولمة في مجال الإنتاج، وهو اتجاه يجري بواسطته فصل المراحل المختلفة لإنتاج المصنوعات وإقامتها في مناطق جغرافية مختلفة. وترتبط عولمة الإنتاج بعولمة الشركات - وإن كانت ليست مرادفة لها؛ ومن ثم تعد هناك أسواق عالمية أو إقليمية محضة. ويتصل بهذا تزايد المنافسة فيما بين المشاريع التجارية. وردت الشركات، كبيرها وصغيرها، على هذا بإضفاء الطابع الإقليمي والتخصصي عن طريق التمييز بين المنتجات، وبتكوين تحالفات تجارية في كثير من الأحيان، على جبهات العرض والتسويق والإنتاج.

٣ - وتعتبر عولمة التمويل، إلى حد ما، جزءاً أساسياً من عولمة التجارة والإنتاج. وبينما لا يمكن للتجارة أن تقوم دون تمويل، وبينما تنطوي عملية الإنتاج على الاستثمار الذي يرتبط بها ارتباطاً وثيقاً، جرت عولمة التمويل في حد ذاته بمعدل ودرجة يفوقان التجارة. وي طرح مسائل متميزة ومختلفة عن عولمة التجارة. وأهم عوامل عولمة التمويل هي التحرر التدريجي من القيود التنظيمية وتحرير الضوابط على تحركات التمويل وإحداث ثورة في الاتصالات.

٤ - وتتفاعل مع هذا الاتجاه نحو العولمة عملية التحرير العام للاقتصادات من خلال ترتيبات مستقلة دون إقليمية وإقليمية ودولية. وقد أصبح من السائد في البلدان النامية تبني إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق، خاصة إصلاحات الأسواق الحرة، وانتهاج سياسات تحررية تجاه بقية العالم. وهذا أدى إلى تعزيز التقارب المتزايد بين سياسات الاقتصاد الكلي الرئيسية، وعزز مجال تنمية وتقوية الروابط الاقتصادية والعلاقات السياسية بين الدول. وبالإضافة إلى الإصلاحات الذاتية، ازدادت عملية تحرير التجارة الدولية تعزيزاً باختتام جولة أوروغواي للمفاوضات المتعددة الأطراف، الذي أعلن بتوقيع الوثيقة الختامية والاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية في نيسان/أبريل ١٩٩٤ ودخول هذين النصين القانونيين حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٥ - ويؤدي تحرير التجارة الدولية، والمعاملات المالية و، إلى حد ما، الاستثمار المباشر الأجنبي، إلى تكثيف التنافس فيما بين الاقتصادات (ومشاريعها التجارية) ويجعل من الضروري إيجاد مناطق اقتصادية محلية آمنة وكبيرة لتستخدم كقواعد تنطلق منها الشركات بنجاح إلى داخل نظام التجارة الدولي. وتبعاً لذلك أخذت المناطق دون الإقليمية والإقليمية و (مؤخراً) الإقليمية الاقتصادية الموسعة تظهر في أوروبا وأمريكا الشمالية، وفيما بين البلدان النامية، وبين الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية والتي تمر بمرحلة انتقال. والدافع الأول للبلدان النامية هو تكوين وتدعيم مناطق اقتصادية صالحة للبقاء من شأنها أن تخلق تجارة دينامية ونمواً للاستثمار، وتطور نظاماً إنتاجية صالحة ومتكاملة وتنافسية لكي تخدم الأسواق الإقليمية والدولية، وتقوي التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي وتعزز الروابط بين الهياكل الأساسية. وقد شعرت معظم البلدان النامية أيضاً بالقلق بشأن احتمال تهميشها عن الأسواق الموسعة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وقوى هذا القلق من عزمها على الإسراع بعملياتها للتكامل في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل.

ثانيا - الحالة المؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

ألف - التعاون على كل من المستوى دون الإقليمي والإقليمي والعالمي

٦ - تختلف النهج المستخدمة في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إنشاء مناطق اقتصادية مدمجة للتجارة والاستثمار والنمو المالي باختلاف المناطق الجغرافية. ففي أفريقيا، اعتمدت البلدان معاهدات جديدة أو نقحت المعاهدات القائمة الموجهة إلى إنشاء أسواق مشتركة واتحادات اقتصادية تقليدية. وتشمل التدابير التي اتخذت تكوين الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تضم القارة الأفريقية بأكملها؛ وحل الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، وتبع ذلك تحويل الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ وتحويل منطقة التجارة التفضيلية لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية إلى السوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية، وتحويل مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وتكوين الجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى لتحل محل اتحاد أفريقيا الوسطى الجمركي والاقتصادي؛ واعتماد معاهدة جديدة تنقح إطار التعاون في نطاق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والمفاوضات الجارية لتنقيح الاتحاد الجمركي لدول أفريقيا الجنوبية.

٧ - وفي غرب آسيا، مرت عملية التكامل الاقتصادي دون الإقليمي أساسا بمرحلة ركود، ولكنها أخذت تلقى اهتماما من جديد في أعقاب مبادرات أقاليمية على نطاق أوسع. وفي وسط وجنوب وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، اعتمدت اتفاقات تفضيلية ملزمة قانونا أو اتفاقات للتجارة الحرة، على النقيض من الممارسة التي كانت متبعة من قبل لتجنب تلك الالتزامات. ويتضح هذا التغير الذي له مغزاه في السياسة العامة من إنشاء منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وبروتوكول التجارة التفضيلية لمنظمة التعاون الاقتصادي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وترتيبات التجارة التفضيلية لجنوب آسيا، ومنطقة التجارة الحرة للمجموعة الطليعية الميلانيزية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي جنوب شرقي آسيا بصفة خاصة، بدأت تنشأ "أقطاب نمو اقتصادي تشمل اثنين أو أكثر من البلدان أو الأقاليم التي توجد بينها حدود مشتركة، وذلك لتنمية إمكاناتها التجارية والاستثمارية. وتتضمن هذه مثلث نمو جنوب الصين (الصين، وهونغ كونغ ومقاطعة تايوان الصينية)، الذي تبلور من خلال مجتمع المشاريع التجارية بالاستفادة من سياسة الانفتاح التي تتبعها الصين وعدم تدخل الحكومات إلا بالقدر اليسير، ومثلث النمو الجنوبي لمنطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (اندونيسيا وسنغافورة وماليزيا)، الذي أنشئ باشتراك مكثف من الحكومات. ويعتبر نجاح مثلثي النمو هذين مشجعا على إنشاء مناطق للتجارة والاستثمار في أنحاء أخرى من جنوب وجنوب شرقي آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت عضوية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتشمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وميانمار.

٨ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان هناك قبول على نطاق واسع لفكرة "الإقليمية المفتوحة"، التي تدل على عملية تكامل إقليمي متسقة مع الإصلاحات الاقتصادية التحريرية والسياسات

الموجهة إلى الخارج التي اعتمدتها بلدان المنطقة. وجاري ترسيخ هذه الفكرة في برامج السوق الواحدة التي تنتهج على مختلف الأصعدة ولكنها مركزة أساسا على اتفاقات التجارة الحرة. ويتضمن أحد هذه الأصعدة اتفاقات انتقائية ثنائية وثلاثية للتجارة الحرة والتكامل بين الدول المهتمة خارج إطار تجمعات التكامل دون الإقليمية والإقليمية القائمة، مما يعد انعكاسا لظاهرة "منطقة النمو الاقتصادي" في جنوب شرقي آسيا. وثمة مثال جدير بالذكر لهذه الاتفاقات هو عملية التكامل الأرجنتينية - البرازيلية، التي تبلورت بعد ذلك إلى السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. ومثال آخر هو مجموعة الثلاثة (المكسيك وكولومبيا وفنزويلا)، التي تهدف إلى تحقيق التجارة الحرة بحلول عام ٢٠٠٥.

٩ - وينطوي صعيد آخر للتكامل التجاري والاستثماري والمالي على تعزيز برامج السوق الواحدة داخل إطار تجمعات دون إقليمية وإقليمية راسخة من أجل التوصل إلى تحقيق مركز الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة بحلول أو حوالي عام ٢٠٠٥. وقد صيغت من أجل ذلك مقررات وصكوك، ووفق عليها وبدأ تنفيذها في إطار رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل، ومجموعة بلدان الأنديز، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، ومجموعة الثلاثة. وقد كانت عملية التكامل في أمريكا الوسطى نابضة بصفة خاصة، مع استمرار الجهود لتدعيم السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وإنشاء نظام التكامل لأمريكا الوسطى، وإنشاء مثلث التجارة الشمالي، الذي أصبح فيما بعد مجموعة الأربعة لأمريكا الوسطى، وإنشاء اتفاقات لرباطات بين بلدان أمريكا الوسطى وفراى البلدان الأعضاء في مجموعة الثلاثة. ونشأت منظمة جديدة هي رابطة دول منطقة البحر الكاريبي، من أجل تنمية التعاون فيما بين البلدان المشاطئة للبحر الكاريبي في تنمية التجارة والاستثمار والسياحة. وأخيرا، اتسعت عضوية الجماعة الكاريبية لتشمل هايتي.

١٠ - وهناك مستوى آخر من التكامل التجاري والاستثماري والمالي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على أن يشمل الإنشاء المقترح لسوق واحدة تشمل نصف الكرة الأرضية، أي منطقة تجارة حرة للأمريكتين. وينبع اقتراح إنشاء هذه المنطقة من اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا)، الذي بدأ بوصفه اتفاق التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة، ومن مبادرة الاقتصاد الحر للأمريكتين التي تقدمت بها حكومة الولايات المتحدة وأعلنت في حزيران/يونيه ١٩٩٠. وبدأ العمل على التحضير لإجراء مفاوضات فعالة فيما بين البلدان المهتمة بالأمر بشأن إطار منطقة التجارة الحرة للأمريكتين التي ستقام بحلول سنة ٢٠٠٥.

١١ - وظهرت عدة مبادرات تعاونية على المستوى الأقليمي. ففي مطلع عام ١٩٩٧، عقدت البلدان النامية مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل والتصنيع برعاية مجموعة ال ٧٧ في سان خوسيه، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، لتقييم تعاونها واستعراض توصيات برنامج عمل كراكاس المتعلق بالتعاون الاقتصادي في البلدان النامية (انظر A/36/33) لعام ١٩٨١ في ضوء تغير حقائق الاقتصاد الدولي وتغير سياساتها الوطنية وتغير نهجها في التعاون. وأسفر هذا الاجتماع عن إعلان وخطة عمل سان خوسيه اللذين تضمنتا توصيات في قطاعات مختلفة مع التركيز بوجه خاص على التعاون في مجال التجارة والمالية والديون والاستثمار في سياق الحقائق الجديدة السائدة في الاقتصاد

الدولي. ومن الأمثلة الأخرى الجولة الثانية من مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. وتجتمع بلدان حركة عدم الانحياز والفريق المؤلف على مستوى القمة للمشاورات والتعاون بين بلدان الجنوب للبلدان النامية (مجموعة الخمسة عشر) الآن بصورة منتظمة على مستوى رؤساء الدول لاستعراض المشاريع العملية للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب واتخاذ إجراءات لتنفيذها. واعتمدت مجموعة الخمسة عشر، في اجتماع القمة الأول، ١٥ مشروعاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وهي تسعى منذ ذلك الحين إلى تنفيذها.

١٢ - واقترحت مجموعات قطرية مختلطة برامج طموحة لتحرير التجارة والاستثمار. وتشمل هذه المجموعات عملية التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ التي اتفقت الاقتصادات الأعضاء فيها على إنشاء منطقة للتجارة الحرة والاستثمار الحر بحلول عام ٢٠٢٠، ومنطقة التجارة الحرة للأمريكتين الأنفة الذكر، ومجموعة التعاون بين البلدان المطلة على المحيط الهندي، وجماعة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (التي عقدت مؤتمرها الثالث في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، ورابطة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي. وأخذت المجموعتان الأخيرتان تعطيان حافزا جديدا للمناقشة داخل الحكومات والأوساط الخاصة والأكاديمية بشأن إمكانات إنعاش وتعزيز مبادرات التكامل الاقتصادي فيما بين بلدان غرب آسيا. وأنشئت رابطة التعاون الإقليمي للبلدان المطلة على المحيط الهندي، رسميا، في ٦ آذار/مارس ١٩٩٧ بالتوقيع على ميثاقها من جانب استراليا، إندونيسيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، سنغافورة، عُمان، كينيا، مالايزيا، مدغشقر، موريشيوس، موزامبيق، الهند، اليمن. وأخيرا، يسير الاتحاد الأوروبي قدما أيضا في إنشاء اتفاقات للتجارة الحرة مع بلدان مختلفة، بما في ذلك إنشاء ما يعرف باتفاقات أوروبا التي تشمل اتفاقات للتجارة الحرة مع كل من إستونيا ولاتفيا وليتوانيا واتفاقيتين مؤقتتين مؤديتين إلى تجارة حرة بالكامل مع كل من بولندا ورومانيا. وبالإضافة إلى ذلك كوّن الاتحاد الأوروبي اتفاقا للتجارة الحرة مع تركيا واقترح تكوين اتفاقيتين للتجارة الحرة مع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وجنوب أفريقيا (وبصورة غير مباشرة مع الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي الذي يعتمد نظاما واحدا مشتركا للتعريفات الجمركية الخارجية والواردات). وتقتضي المهام التي تواجهها البلدان التي اتخذت حديثا مبادرات للتكامل دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي الانتهاء، بطرق وسرعات مختلفة، من التفاوض على مشاريع المقترحات والتصديق على البرامج المعتمدة وتنفيذ هذه البرامج بصورة متواصلة ومتسقة.

باء - العلاقة بين تعاون البلدان النامية والضوابط

التنظيمية العالمية الجديدة

١٣ - سيكون من الضروري استعراض آثار الإطار الجديد للتجارة الدولية الناتج عن اتفاقات جولة أوروغواي لاستخدام صكوك السياسات القائمة من أجل تعزيز التعاون التجاري المتبادل فيما بين البلدان النامية على المستويات الوطنية والثنائية ودون الإقليمية والأقاليمية. ويجب أيضا القيام بعملية إعادة نظر

مماثلة لصكوك السياسات الجديدة. وتنشأ عن الإطار الجديد للتجارة الدولية مسائل عديدة. ولعل أهم هذه المسائل ما يلي:

(أ) تعزيز الضوابط التنظيمية المتعلقة بمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية الواردة في التفاهم المتعلق بالمادة الرابعة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) تحديد مهلة لتحقيقها أقصاها عشر سنوات بوجه عام، وتجديد أحكام التعريفات الجمركية الخارجية المشتركة، وتطبيق آلية تسوية المنازعات على هذه الاتفاقات، وما إلى ذلك). مع استمرار نفاذ الأحكام الخاصة الموالية للبلدان النامية والواردة في الجزء الرابع من الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية، فضلا عن القرارات الماضية التي اتخذتها مجموعة غات بشأن الأفضليات، كشرط التمكين، على سبيل المثال؛

(ب) التوسع في إطار التجارة المتعددة الأطراف ليشمل الخدمات الداخلة في نطاق الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات الذي يتضمن في المادة الخامسة أحكاما بشأن مجموعات التكامل مشابهة للأحكام الواردة في المادة الرابعة والعشرين من غات؛

(ج) إنشاء لجنة جديدة تابعة لمنظمة التجارة العالمية معنية بالاتفاقات التجارية الإقليمية من أجل تحسين إجراءات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بفحص الاتفاقات للوقوف على مدى امتثالها لاتفاقات المنظمة، ومن أجل النظر في التقارير الدورية للاتفاقات التجارية الإقليمية، والنظر في الآثار المنهجية لهذه الاتفاقات والمبادرات الإقليمية لنظام التجارة المتعددة الأطراف؛

(د) اعتماد عدد من الأحكام المحددة لتقييد امكانيات تطبيق الحكومات صكوكا ترويجية للتوسع في التجارة والاستثمارات والخدمات الخارجية؛

(هـ) اعتماد أحكام مشددة بقدر كاف فيما يتعلق بمدة سريان استثناءات الغات.

١٤ - ويمكن الملاحظة بأن جولة أوروغواي وتكثيف الضوابط التنظيمية المتعددة الأطراف أسفرا في بعض الحالات عن تجاوز هذه الضوابط الاتفاقات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية. وقد تكون الضوابط المتعددة الأطراف أشد في بعض المجالات من الضوابط ذات الصلة في المجموعات التعاونية. وفي حالات أخرى، أصبحت الضوابط التي قبلت على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ضوابط متعددة الأطراف وتوسع نطاقها ليشمل جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ومؤدى ذلك أن الاتفاقات التجارية والاستثمارية والمالية دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ستستند مستقبلا في العديد من الحالات إلى ضوابط منظمة التجارة العالمية، وسيترتب على "الجمع بين ضوابط منظمة التجارة العالمية والضوابط الإقليمية" إمكانية صقل الضوابط المدرجة في منظمة التجارة العالمية وتحسينها تقنيا إلى حد الكمال وتكثيفها على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية. وسيكون قد أدرج عندئذ في الاتفاقات الإقليمية عدد من المسائل التي تعتبر "جديدة" على جدول الأعمال المتعدد الأطراف.

١٥ - ومن الناحية الأخرى، قد يخشى من أن يقوم المشتركون في اتفاقات إقليمية بالتفاوض فيما بينهم على وضع ضوابط في مجالات جديدة ويعتمدوا نهجاً في السياق الإقليمي قد لا تتفق مع اتفاق متعدد الأطراف يعقد في النهاية بشأن هذه المسائل، أو مع ما ينفذ في مناطق أخرى. والتحدي الذي يواجه البلدان النامية هو أن تنظم تعاونها بطريقة تسهم في حسن أداء النظم التجارية والمالية الدولية وتعزز في الوقت نفسه فوائد التعاون بحد ذاته. والإقليمية التي تتفاعل مع الضوابط الدولية هي ظاهرة جديدة، تتطلب تنقيح الأفكار المسلم بها في علم الاقتصاد. ولمضامين الطرق الجديدة في التعاون، بل وجميع أشكال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ظروف العولمة السائدة للاقتصاد العالمي، سمتان حاسمتان الأهمية: إنها تنسجم مع العولمة وتتفاعل معها. وفيما يلي شرح مفصل للآثار العملية والنظرية لهاتين السمتين.

١ - انسجام التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية مع العولمة والتحرير

١٦ - ينشأ الانسجام بين النظام الدولي والتعاون في المقام الأول، عن عملية إزالة الحواجز التي تعترض طريق التعاون في المجالات التجارية والاستثمارية والمالية. ويمكن تعزيز هذه العملية، كما حدث، بإجراء إصلاحات في السياسات تؤدي إلى زيادة الفعالية في تخصيص الموارد وإلى تحرير الوصول إلى الأسواق بوجه عام. وإذا ما اقترنت هذه السياسات بموقف من إزاء العضوية، أصبحت الترتيبات التعاونية وسيلة مؤدية إلى التوسع في مجالات التعاون. وقد اقترنت ذلك بالممارسة المتزايدة بـ "الإقليمية المفتوحة" أو "التعاون الاقتصادي المفتوح والمرن فيما بين البلدان النامية" وهما مفهومان استحدثتهما على التوالي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وهذا ما يتجلى أثره في الواقع في خطة عمل سان خوسيه التي تضع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في سياق العولمة الاقتصادية.

١٧ - وكان من بين الجوانب الأخرى لـ "التعاون الاقتصادي المفتوح والمرن فيما بين البلدان النامية" جعل القواعد والمعايير منسجمة مع القواعد والمعايير الدولية المناظرة لها. ومن الواضح أن التعاون الحكومي الدولي فيما بين البلدان النامية يتطلب قواعد ومعايير في مختلف المجالات، كقواعد منشأ السلع، والقواعد المتعلقة بتسوية المنازعات والقواعد المتعلقة بمقاييس المنتجات، والقواعد المتعلقة بالأنظمة المالية، والقواعد المتعلقة بالمعاملات المصرفية العابرة للحدود، وما إلى ذلك. وكلما اقتربت هذه القواعد من القواعد والمعايير الدولية المتفاوض فيها والمنصوص عليها في النظام التجاري أو المالي المتعدد الأطراف، ازداد تعزيزها للنظام الدولي وأتاحت إمكانية الاشتراك فيه بأدنى تكلفة. ومن البديهي عندما لا تكون هذه القواعد قد وضعت بعد أن تصبح قواعد المجموعات التعاونية نماذج للتعاون على النطاق الأوسع.

٢ - التفاعل مع النظام العالمي

١٨ - الاتجاهات الناشئة للتعاون تشدد على التعاون المتعدد القطاعات مع وجود محتوى تعاوني أعمق من مجرد مجالات التجارة الحرة أو اتحادات الجمارك. وفي الواقع، ظهرت في السنوات الأخيرة أفضلية لتطوير أنظمة إنتاج إقليمية أو دون إقليمية، ولتعاون تكنولوجي استثماري ولتعاون مالي إقليمي، فضلاً عن أفضلية لتعزيز أوجه الترابط بين هذه القطاعات المختلفة. علاوة على ذلك، وبخلاف ما كانت عليه الحال

في الأشكال الأولى للتعاون التي كانت تشمل الترتيبات الحدودية فقط، تدل الاتجاهات على قيام تعاون داخل حدود البلدان المشتركة. والأمثلة على ذلك توجد في اتساق الأنظمة، والاعتراف المتبادل بالمعايير وتنسيق السياسات، كما هي الحال في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والاتحاد الأوروبي. وفي حين تتضح ضرورة هذا، في المقام الأول، لتطوير طاقة الإنتاج الأساسية للتجارة ولفتح المجال الضروري للاستثمار السليم ولتعبئة الموارد المالية الإقليمية بطريقة فعالة، فهي تغير الشكل العام للعلاقة بين النظامين. فالتعاون ذو المحتوى الأعمق والمتعدد القطاعات الواضح يعزز قدرات البلدان النامية على المشاركة في الأسواق العالمية. ومن الأمثلة المحددة على هذا تسهيل إنشاء وتشغيل الشركات التجارية ذات الوظائف التي تتعدى الحدود عن طريق سن أنظمة وحوافز ملائمة واستثمارات مجمعة في الموارد البشرية مفتوحة لجميع الشركات؛ وإتاحة حرية الحركة الكاملة للموارد البشرية؛ ومنح حق تأسيس الأعمال التجارية للشركات والمؤسسات التجارية، ربما بقبول المعايير الوطنية لبعضها البعض. ويجب أن يؤدي هذا في سياق سياسات التجارة الحرة المعلن عنها، إلى تشجيع التمايز الإنتاجي والارتقاء بالمعايير إلى مستويات دولية. كما يساعد على إيجاد فرص لتشكيل التحالفات التجارية واختبارها على المستوى الإقليمي. وهكذا، يؤدي هذا النوع من التعاون إلى تطوير القدرات التنافسية الضرورية للنجاح في السوق الدولي كما يمنح شيئاً من المعرفة بالممارسة.

١٩ - إن الأمثلة الناجحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تخلق بدائل تنافسية للنظام المتعدد الأطراف إذا لم يتطور هذا النظام لمصلحة جميع أعضائه. ويعمل هذا كضمان ضد الآثار الخارجية السلبية للنظام المتعدد الأطراف وكقوة فعالة لتحسين وزيادة كفاءة النظام الأكبر على السواء. وفي هذا الإطار فقط يجب إدراك معنى التفاعل المفيد، مثلاً، بين "منظمة التجارة العالمية علاوة على التعاون" والنظام الدولي. وأخيراً، يشكل بناء دعم سياسي للتعاون الدولي عن طريق التعاون الإقليمي أو دون الإقليمي، الذي يسهل على الرأي العام التعاطف معه، إسهاماً كبيراً في إقامة النظام الدولي في أي مجتمع ديمقراطي.

٣ - نتائج الطرق الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٠ - إن النتيجة الأولى والظاهرة لهذه الطريقة الجديدة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب هي تعديل الإطار الذي قدرته فيه النظرية الاقتصادية الساكنة منافع الاتحادات الجمركية. فالنظرية التقليدية أخذت بعين الاعتبار الجوانب التجارية فقط، مفترضة أن كل شيء آخر يبقى ثابتاً وفي إطار هذا الشكل من الدمج المتعدد القطاعات والعميق، تكون النتائج الدينامية للنمو والتكامل حاسمة، لأنها تنتج حتماً كفاءات أعلى وتخفيض التكاليف الداخلية للمشاريع، مما يؤدي إلى أسعار إنتاج أدنى. وهذا التحسن في رفاه المستهلك يجعل الاستنتاج الذي توصل إليه رجال الاقتصاد من أن النظام العالمي هو بالأحرى أفضل من التعاون دون العالمي استنتاجاً غير ملائم. والنتيجة العملية لهذا النوع من التعاون هي القضاء على مظهر أوجه عدم التماثل في القوة في الاتفاقات الدولية. وينتج هذا عن الاختلافات الهيكلية الأصغر فيما بين الشركاء الإقليميين والتقارب الأوثق بين قدراتهم الأساسية في جميع الميادين. وهكذا، فكلما ارتفعت درجة التقارب الذي من المحتمل أن يميز الاتفاقات الإقليمية واتفاقات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تقلصت المنازعات في العملية الجارية على مستوى العالم وضاق نطاق التسوية الضرورية للتوصل إلى اتفاق. وفي

الواقع، تؤدي "منظمة التجارة الدولية علاوة على التعاون" إلى التفاعل مع النظام الدولي الذي يجعل المفاوضات الدولية على المستوى العالمي أقل صعوبة بفضل الوجود المسبق للنتائج التي اتفقت عليها البلدان النامية. وكذلك يؤدي إلى تشكيل برامج وتحالفات سياسية بطريقة أكثر تكافؤاً، مما يخفف من أوجه عدم تماثل القوة الاقتصادية والسياسية الأساسية في المفاوضات العالمية.

٢١ - وأخيراً، يتفادى التعاون المتعدد القطاعات، الذي يعزز الترابط بين التجارة والاستثمار والمال على أساس سليم، أوجه القصور الكبيرة في التعاون الماضي فيما بين بلدان الجنوب فالتعاون القطاعي البسيط صادف في الماضي افتقاراً في التكامل التجاري، والتوزيع غير المتسق للمنافع بين المشاركين، وفي كثير من الأحيان، عدم وجود هياكل إنتاج متطورة كافية قادرة على التكامل التجاري.

ثالثاً - حالة تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب

ألف - التعاون التجاري

١ - الاتجاهات الحديثة

٢٢ - بعد المشاكل التي واجهتها البلدان النامية في منتصف الثمانينات، دخلت تجارتها الخارجية فترة توسع سريع. ففي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، زادت قيمة صادرات البلدان النامية كمجموعة بمعدل سنوي بلغ متوسطه ١١,٦ في المائة، وهو أسرع من معدل التجارة العالمية ككل (٧,٤ في المائة سنوياً).

٢٣ - وأثناء الفترة نفسها، ارتفع التبادل التجاري فيما بين البلدان النامية من ٨٠٠ بليون دولار إلى ١ ٤٠٠ بليون دولار، أو بمعدل ١٥,٤ في المائة سنوياً. فدينامية التبادل التجاري عززت إلى حد كبير زيادة الصادرات الإجمالية للبلدان النامية كمجموعة، إذ أنها أسهمت بنصف الزيادة في صادراتها العالمية الإجمالية. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة المبادلات التجارية بشكل كبير، حيث بلغت ٤٠ في المائة من مجموع صادراتها العالمية. ومنذ عام ١٩٨١، تضاعفت على العموم حصة التبادل التجاري فيما بين البلدان النامية في التجارة العالمية الإجمالية، حيث بلغت ١١ في المائة عام ١٩٩٥.

٢٤ - وتوجد معظم دينامية التبادل التجاري ضمن المناطق الجغرافية الكبيرة، حيث اتسع نطاق التجارة بمتوسط بلغ ١٧ في المائة سنوياً في السنوات الخمس الأخيرة. وتستأثر التجارة داخل الأقاليم حالياً بنسبة ٣٠ في المائة في تجارة البلدان النامية و ٨,٦ في المائة من التجارة العالمية الإجمالية.

٢٥ - لقد كان نمو التجارة الأقليمية فيما بين البلدان النامية كبيراً، لكنه، ظل بنمو قدره ٩,٨ في المائة، عند نسبة ٥٧ في المائة من متوسط التجارة داخل الأقاليم المختلفة. وقد انخفضت حصة التجارة الأقليمية في التبادل التجاري بين البلدان النامية إلى ٢٣ في المائة، بينما ارتفعت حصتها من التجارة العالمية الإجمالية إلى معدل متواضع أيضاً بلغ ٢,٥ في المائة. وخلال هذه الفترة، تغيرت أنماط ونوع التجارة الأقليمية بشكل

كبير - من سيطرة الصادرات النفطية من بلدان الشرق الأوسط والبلدان الأخرى المصدرة للنفط إلى نمط إنتاجي أكثر تنوعا، حيث تلعب السلع المصنعة دورا رئيسيا.

٢٦ - غير أن أداء النمو السريع كان مركزا على مجموعة صغيرة من البلدان الدينامية التي حققت حتى الآن درجة عالية من التنافسية الدولية في الصادرات الصناعية. وبصورة خاصة، قامت بلدان جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، التي حققت بمعدل قدره ١٥,٤ في المائة نموا متفوقا في الصادرات على نطاق عالمي، بزيادة تجارتها مع البلدان النامية بمعدل ١٩ في المائة سنويا. ونتيجة لذلك، أسهمت هذه المجموعة من البلدان بنصف الصادرات الإقليمية تقريبا فيما بين البلدان النامية، وبشكل رئيسي بصادرات من السلع المصنعة. وحققت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نموا سنويا قدره ٧,٩ في المائة في تجارتها الإجمالية، و ١٢,٣ في المائة في تجارتها الداخلية. وعلى العكس من ذلك، كانت صادرات أفريقيا وبلدان الشرق الأوسط راكدة على الصعيد الدولي، ومن حيث التجارة داخل الأقاليم على السواء. فكانت زيادة الصادرات الأفريقية على نطاق عالمي ٨ في المائة سنويا فقط (من حيث القيمة)، وزيادة صادراتها إلى البلدان النامية الأخرى ٣,٤ في المائة.

٢٧ - وتستأثر تجارة البلدان الأفريقية مع البلدان النامية الأخرى بنسبة ١٦ في المائة فقط من تجارتها الإجمالية. ونمط هذه التجارة موجه بشكل غالب نحو البلدان الأفريقية الأخرى. وفي سياق التوسع السريع لأسواق جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا أحرزت الصادرات الأفريقية تقدما ضئيلا: فقد زادت بنسبة ٦,٤ في المائة سنويا فقط، بالمقارنة بنمو سنوي في الواردات من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا قدره ١٦,٥ في المائة، أي ٦٠ في المائة أقل من معدل الواردات الإجمالي. وهناك اختلال واضح أيضا في ميزان أفريقيا التجاري مع هذه المنطقة، حيث كان معدل نمو الواردات أكبر من معدل الصادرات بمرتين ونصف تقريبا. وعلى العموم، انخفضت حصة أفريقيا في التجارة فيما بين البلدان النامية خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩١، من ٣,٩ في المائة إلى ٢,٣ في المائة.

٢٨ - وتعكس حالة الشرق الأوسط مواطن ضعف أساسية ناتجة عن الاعتماد على تجارة النفط والغاز وعن تبادل تجاري صغير جدا داخل الأقاليم المختلفة. وقد زادت صادرات الشرق الأوسط الإجمالية زيادة متواضعة قدرها ٤ في المائة في السنوات الخمس الأخيرة، وزادت صادراته إلى البلدان النامية الأخرى بنفس المعدل تقريبا. غير أن هذا النمو البطيء يخفي أداء أفضل في الحجم نتيجة لهبوط أسعار النفط. وشكلت التجارة مع جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا العنصر الأكثر دينامية للشرق الأوسط بنمو سنوي قدره ٧,٢ في المائة. ولا تزال تجارة بلدان الشرق الأوسط ضمن منطقتها تستأثر بأقل من ٨ في المائة من تجارتها الإجمالية، وإذا استثنينا النفط، بأقل من ٤ في المائة، وهي حقا حصة صغيرة جدا.

٢٩ - وتشير هذه الاتجاهات إلى اختلال بين إمكانية التجارة الإقليمية والأداء الفعلي لتجارة البلدان النامية. كما تشير إلى اتجاه نحو حدوث اختلالات جديدة فيما بين المناطق والبلدان، مما يتطلب استخدام الوسائل الخاصة ببلدان الجنوب لتشجيع توسع تجاري متبادل أكثر توازنا فيما بين البلدان النامية. فالتحول

من النفط كسلعة رئيسية في مجال التجارة الأقليمية إلى سلع مصنعة ينبغي أن يسهل أيضا استخدام النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية لتوسيع التجارة الإقليمية فيما بين البلدان النامية، بالإضافة إلى مزيد من التجارة الناتجة عن الاستثمار المعزز، والتكنولوجيا والتعاون بين المؤسسات التجارية.

٣٠ - وأخيرا، صاحب توسع التجارة في السلع زيادة كبيرة في قدرات البلدان النامية في مجال الخدمات. كما اكتسبت بعض البلدان النامية حاليا وبصورة تدريجية قدرات أكبر على التنافس في مجالات أخرى، كالشراء الحكومي. وأصبح عدد من هذه البلدان من كبار المستثمرين والشركاء في مجال التكنولوجيا في بلدان نامية أخرى.

٢ - تعزيز الإطار التجاري فيما بين البلدان النامية

٣١ - كان التحرير الاقتصادي "المستقل" الذي حققته البلدان النامية حافزا كبيرا للتجارة فيما بينها في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، انطلقت بعض التجمعات المتكافئة من البلدان النامية واستحدثت التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي، وجذبت استثمارات من مصادر مختلفة، كما أوجز أعلاه. وعملت مبادرات قطرية مختلفة للترتيبات التجارية الثنائية على تكثيف شبكات هذه الترتيبات، لا سيما في أمريكا اللاتينية. وفي العديد من الحالات، تتجاوز ترتيبات التكامل والترتيبات التفضيلية هذه إلى حد بعيد النطاق التقليدي للأفضليات التعريفية للمنتجات الصناعية وتمتد إلى الخدمات، والشراء الحكومي والاستثمارات، وتشمل مواءمة السياسات والمعايير والمقاييس الداخلية المختلفة التي تؤثر على التجارة الخارجية.

باء - صكوك تشجيع التجارة

١ - النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية

٣٢ - يعد النظام الشامل للأفضليات التجارية من أكثر الصكوك شمولاً لتشجيع التجارة فيما بين البلدان النامية. وقد نشأ النظام بعد عملية طويلة من المفاوضات التي بدأت في الاجتماعات الوزارية لمجموعة الـ ٧٧ في مكسيكو في عام ١٩٧٦، واستمرت في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في عام ١٩٧٧ وكاراكاس في عام ١٩٨١. واختتمت الجولة الأولى من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية في نيسان/أبريل ١٩٨٨ في بلغراد، ووقّع ٤٨ بلداً من أعضاء مجموعة الـ ٧٧ اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية، وقامت بتبادل امتيازات تجارية في أثناء الجولة. ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٩.

٣٣ - وبدأت الجولة الثانية من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية في طهران في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، بغية تسهيل عملية الانضمام إلى النظام الشامل، وزيادة نطاق شمول المنتجات، ودفع عملية تبادل الامتيازات التجارية إلى الأمام. واعتمدت لجنة التفاوض للجولة الثانية، المنشأة بموجب إعلان طهران، خططها للجولة الثانية وأنشأت أربعة أفرقة تفاوض معنية بتسهيل الانضمام، والمفاوضات المتعلقة

بكل منتج على حدة، والمفاوضات المتعلقة بالتعريفية العامة، وتدابير التجارة المباشرة، والاتفاقات غير التعريفية والقطاعية.

٣٤ - وقامت لجنة المشتركين التابعة للنظام الشامل للأفضليات التجارية، ولجنة التفاوض وفريق التفاوض المعني بتسهيل الانضمام، بتوجيه دعوة لآخرين في أعضاء مجموعة ال ٧٧ للمشاركة في اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية. وقررت اللجنة التابعة للنظام الشامل في دورتها الثامنة، المعقودة في أيار/ مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٦، قبول انضمام أربعة من مقدمي الطلبات - فنزويلا، وكولومبيا، والمغرب، وميانمار - بناء على العروض التي قدمتها. وأول طلب انضمام إلى النظام الشامل للأفضليات التجارية تقدمت به مجموعة دون إقليمية من البلدان النامية جاء من السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، فقد قدمت هذه قائمة بعروضها إلى المشتركين في النظام الشامل للأفضليات التجارية بغية إجراء مفاوضات مع المشتركين المهتمين وإتمام انضمامها إلى اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية.

٣٥ - وكانت المفاوضات المتعلقة بكل منتج على حدة مفاوضات مكثفة. وقد قدمت البلدان المشاركة قوائم بطلباتها المتصلة بالامتيازات التعريفية وشبه التعريفية وغير التعريفية إلى البلدان التي وجهت إليها الطلبات. وبعد إجراء عدد من المشاورات الثنائية، انتقلت البلدان المشاركة إلى مرحلة التفاوض وعقدت خمس دورات من المفاوضات الثنائية. وجرت مفاوضات في مجال مفاوضات التعريفية العامة، ولكن دون تحقيق نتائج عملية تذكر. وتجري مفاوضات أيضا بشأن تدابير التجارة المباشرة، والاتفاقات الخارجية وغير التعريفية، والعقود الطويلة والمتوسطة الأجل. ولم تحرز المفاوضات التي جرت في هذه المجالات سوى تقدم طفيف نظرا لتعدد المسائل المطروحة.

٣٦ - وينبغي للبلدان الأعضاء في النظام الشامل للأفضليات التجارية أن تبذل في هذه المرحلة جهودا جديدة لإنجاز الجولة الثانية من المفاوضات واختتامها على مستوى المفوضين في جنيف في عام ١٩٩٧؛ وستقرر لجنة المشتركين التابعة للنظام الشامل للأفضليات التجارية الموعد الدقيق للجولة. وقد يكون من المناسب إبقاء جولة النظام الشامل للأفضليات التجارية على المستوى الوزاري من أجل الاضطلاع بالجولة الثالثة للمفاوضات. ولكي تحقق هذه الجولة هدف إيجاد إطار يؤدي إلى زيادة التجارة إلى حد كبير فيما بين البلدان الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين، فقد يكون من المهم للأطراف المتفاوضة إجراء مفاوضات على أساس تخفيضات خطية، مع حد أدنى من الاستثناءات؛ وإجراء مفاوضات على كل منتج على حدة من أجل (أ) تحسين الهوامش التفضيلية المتفق عليها في التخفيضات الخطية، (ب) ووضع قائمة بالاستثناءات. ويُستحسن تحديد هامش الأفضلية المتفق عليه إما في التخفيضات الخطية أو في المفاوضات على كل منتج على حدة وذلك عند مستوى عال بما يكفي ليؤثر تأثيرا تجاريا حقيقيا على التدفقات التجارية. إضافة إلى ذلك، فإن من شأن القيام بتشجيع البلدان الأعضاء الأخرى في مجموعة ال ٧٧ والصين تشجيعا نشطا على الانضمام إلى النظام الشامل للأفضليات التجارية أن يضمن شمولية الهامش. وكما توصي وثائق سان خوزيه، فإن هناك حاجة لاستكشاف الجدوى من تقديم أفضليات خاصة للبلدان الأقل نموا لتحسين قدرتها على التنافس ووصولها للأسواق. وفي هذا السياق، جاء في خطة عمل سان خوزيه ما يلي: يحتاج

تنفيذ النظام الشامل للأفضليات التجارية، وإجراء الجولة الثانية من المفاوضات، إلى دعم متواصل من البلدان النامية. وثمة حاجة إلى بذل جهود مكثفة لتوسيع نطاق النظام الشامل للأفضليات التجارية من حيث نطاق شمول العضوية ونطاق شمول المنتج وعمق الامتيازات التجارية. ولقد صار النظام الشامل للأفضليات التجارية إنجازا رئيسيا. وسيكون الإتمام الناجح للجولة الثانية بمثابة عامل حفاز لنمو التجارة التفضيلية فيما بين أعضائه من البلدان النامية، وسيؤثر تأثيرا إيجابيا على التجارة العالمية ككل.

٢ - مخطط تكميلي مستقل للأفضليات لصالح أقل البلدان نموا

٣٧ - يمكن للبلدان النامية القادرة أن تأخذ بزمام المبادرة فتدرس جدوى تكملة النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية المعمول به حاليا بمخطط مستقل للأفضليات لصالح أقل البلدان نموا. وسيتجاوز نطاق هذا المخطط التدابير المتخذة في إطار ذلك النظام، وهي تدابير ذات طابع تعاقدي. ولكن أهدافه ستكون منسجمة مع الأهداف الأساسية لذلك النظام. كما سيكون القيام بمثل هذه المبادرة في إطار مجموعة الـ ٧٧ بمثابة استجابة للمبادرة المقترحة مؤخرا في خطة عمل منظمة التجارة العالمية لأقل البلدان نموا. فهذا الاقتراح يدعو إلى قيام البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، كلا منها على حدة، باستكشاف إمكانيات منح معاملة تفضيلية لصادرات أقل البلدان نموا تقوم على الإعفاء من الرسوم الجمركية. ويمكن في كلتا الحالتين النص على استثناءات.

٣٨ - وعلى الرغم من اتخاذ تدابير شتى لصالح أقل البلدان نموا، فإن سجلها التجاري الخارجي لا يزال ضعيفا. ويسري ذلك أيضا على تجارتها مع البلدان النامية الأخرى، ولا سيما على الصعيد الأقاليمي: فكثيرا ما تجنح حصصها التجارية إلى التناقص، بينما تتجه موازينها التجارية إلى التراجع. وينبغي أن يكون الهدف من المخطط الذي سيطبق لصالح أقل البلدان نموا من جانب البلدان النامية القادرة عليه هو تزويد أقل البلدان نموا بامتيازات فعالة تمكنها من تحسين قدرتها على المنافسة، ويمكن أن تقترن بهذا المخطط تدابير للتعاون التجاري تضمن الاستخدام الفعال لتلك الامتيازات.

٣ - المعلومات التجارية وكفاءة التجارة

٣٩ - من معوقات التعاون التجاري فيما بين البلدان النامية الافتقار إلى المعلومات التجارية المناسبة وعدم كفاءة الروابط في الهياكل الأساسية للتجارة، فضلا عن التخلف الواضح لهذه الهياكل. ويلزم تطوير تلك المرافق لهيئة الفرص التجارية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في النهوض بالتجارة وتحسين القدرة على المنافسة. وتحث خطة عمل سان خوسيه البلدان النامية على أن تنشئ الاستخدام الأمثل لنظام المعلومات التجارية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والكفاءة التجارية لتحسين التجارة فيما بين بلدان الجنوب وفي إنشاء نظام مناسب للاتصال المباشر من أجل تحديد الفرص التجارية، وتقديم المعلومات التجارية الأخرى المهمة لبلدان الجنوب.

٤ - تيسير التعاون في مجال المشتريات الحكومية

٤٠ - قد تواصل البلدان النامية دراسة الجدوى والنطاق الممكن لتدابير تيسير التعاون في مجال المشتريات الحكومية. ويحظى هذا القطاع بأهمية كبيرة في التجارة الدولية، وفق ما تبينه تجارب بلدان جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. والاتفاق المتعدد الأطراف بشأن المشتريات الحكومية المرفق باتفاقات منظمة التجارة العالمية يسري أساساً على البلدان المتقدمة النمو (باستثناءات قليلة). ومن ثم فإن هذا الاتفاق يماثل في طابعه ترتيباً أقاليمياً للأفضليات أكثر من مماثلته لاتفاق عالمي النطاق كاتفاق منظمة التجارة العالمية.

٥ - التعاون في مجال السلع الأساسية والمواد الخام

٤١ - كان محور التركيز الرئيسي للأعمال المضطلع بها في هذا المجال وللإجراءات المتخذة للتنفيذ الفعلي للمقترحات المتعلقة به هو إنشاء صندوق مشترك في عام ١٩٨٦ وتشغيل "الحساب الثاني" لهذا الصندوق. وقد جرت في السنوات الـ ١٥ الأخيرة مجموعة كبيرة من المشاورات والمفاوضات في مجالات أخرى للتعاون الدولي في ميدان السلع الأساسية كمخططات المخزونات الاحتياطية والاجتماعات بين المستهلكين والمنتجين بخصوص سلع أساسية محددة، وصناديق التثبيت، ولكنها لم تحقق نجاحاً ملموساً. ولا تزال رابطات المنتجين تقوم بدور مهم بالنسبة إلى بعض السلع الأساسية، ولكنها لم توسع نطاق اهتمامها بدرجة كبيرة ليشمل مجالات جديدة.

٤٢ - ويجري حالياً، من خلال النافذة الثانية للصندوق المشترك، إحراز بعض التقدم في المساعدة المتبادلة في مجال تنمية موارد البلدان النامية من المواد الخام واستغلال هذه الموارد وتجهيزها، ويقوم الصندوق بمشاريع شتى من هذا القبيل. وتنوع السلع الأساسية وتجهيزها مهمان الآن للبلدان النامية بقدر أهميتهما لديها منذ ٢٠ عاماً. كما يضم العديد من الاتفاقات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية حالياً تدابير خاصة لترويج استهلاك منتجات البلدان النامية.

٤٣ - وقد أوصت خطة عمل سان خوسيه "بتعزيز التدفقات التجارية المباشرة للسلع الأساسية بين بلدان الجنوب ومؤسساتها؛ وعائد القيمة المضافة لتجهيز السلع الأساسية الزراعية والمعدنية في بلدان الجنوب".

رابعاً - التعاون النقدي والمالي

ألف - التعاون في تمويل التجارة

١ - مشكلة تمويل التجارة على الصعيد الوطني

٤٤ - تواجه البلدان النامية اختناقات رئيسية في تمويل التجارة بسبب عدم كفاية المستوى المتاح من الموارد وكذلك عدم ملاءمة الإطار المؤسسي اللازم لتقديم الخدمات المتصلة بتمويل الصادرات. وبالمقارنة بالمصدرين من البلدان المتقدمة النمو، الذين يستطيعون الحصول بسهولة على تسهيلات التمويل التجاري

المتخصصة، فإن المصدرين من البلدان النامية، خصوصا مصدري السلع غير التقليدية، محرومون من هذه التسهيلات، لأنهم عادة لا يستطيعون تقديم ائتمانات طويلة الأجل للمشتريين الخارجيين أو الحصول بتكلفة معقولة على غطاء تأميني ضد المخاطر التجارية والسياسية المحيطة بهذه الصادرات. وفي حين أن القصور في التمويل التجاري يشمل التجارة ككل، فإن الصادرات إلى البلدان النامية الأخرى تتأثر بشكل خاص، نظرا لأن المستوردين لديهم نفس المشاكل المالية ولأن المؤسسات المالية التابعة للبلدان النامية لا تتعامل تقليديا بعضها مع بعض ولا يعرف بعضها بعضا.

٤٥ - وجوانب القصور في مجال تمويل التجارة تتعلق عادة بما يلي:

(أ) محدودية وعدم كفاية الموارد التي يمكن أن يكرسها كل بلد نام على حدة لتمويل الصادرات، خصوصا موارد النقد الأجنبي؛

(ب) الضعف النسبي الذي تعاني منه المصارف التجارية التابعة للبلدان النامية، مما يقلل من الثقة فيما تقدمه من خطابات الاعتماد؛

(ج) يواجه المصنعون وغيرهم من المصدرين صعوبات في الحصول على تمويل الصادرات من المصادر الوطنية والأجنبية. وعلى الصعيد الداخلي، لا تعطي المصارف التجارية عادة أولوية عليا لأصول تمويل الصادرات، خصوصا الصادرات غير التقليدية، نظرا لأن درجة المخاطرة عالية ولعدم كفاية المشاركة في المخاطر. وعندما تقدم المؤسسات الائتمانات فعلا، فإن هذه الائتمانات تكون مربوطة بصورة مثقلة بتقديم الضمانات، وعادة لا تمول إلا نسبة صغيرة من الصادرات؛

(د) تبدي المصارف الدولية، التي مولت في السابق الصادرات التقليدية، اهتماما ضئيلا بتقديم ائتمانات ما قبل الشحن إلى البلدان النامية من أجل التجارة غير التقليدية. وعندما توافق على تمويل/إعادة تمويل ائتمانات الصادرات القصيرة الأجل، فإن تكلفة هذه المعاملات قد تكون باهظة، مما يعكس عظم المخاطرة عند إقراض البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن الجدارة الائتمانية عادة ما تجعل المخاطرة بالتعامل مع البلد تفوق المخاطرة الائتمانية، وتحدد وفقا لذلك الرسوم ومدى توافر الائتمان؛

(هـ) المعروض من التأمين والضمانات دعما لتمويل التجارة قليل أو غير موجود في بعض البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، عند تقديم التأمين والضمانات من وكالات البلدان المتقدمة النمو، فإنهما يخضعان للأنظمة المعيارية السارية على العمليات الائتمانية للصادرات التي تجري في البلدان المتقدمة النمو (أي توافق الآراء المطبق لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي ينظم الإقراض الائتماني الرسمي المقدم للصادرات).

٤٦ - وتحدث المشاكل المؤسسية وجوانب النقص المالية فيما يتعلق بتمويل التجارة أثرا خاصا على صغار وأواسط مصدري السلع غير التقليدية. ولا يصل معظم هؤلاء المصدرين إلا إلى مصادر الائتمان المحلية غير الرسمية.

٢ - البرامج الإقليمية القائمة لتمويل التجارة

٤٧ - نظرا لأن تمويل التجارة على الصعيد الوطني لا يكون كافيا دائما، فإن التعاون الإقليمي في مجال تقديم التمويل والتأمين والضمانات للصادرات يمكن أن يساعد في التغلب على الصعوبات، ويوفر صلة بين المؤسسات الوطنية، ويشجع على تبادل المعلومات داخل المناطق الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسات الإقليمية تستطيع من حيث المبدأ أن تصل بشكل أفضل إلى الأسواق المالية الدولية.

٤٨ - وهناك برامج إقليمية في المنطقة العربية وفي منطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية. إلا أن عددها ضئيل وحجم عملياتها متواضع للغاية.

٤٩ - والمؤسسات الإقليمية التي تقدم التمويل والضمانات في مجال التجارة في البلدان العربية، هي البرنامج العربي لتمويل التجارة والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (المنشأة في عام ١٩٧٤)، التي تدعم أيضا تشجيع الاستثمارات. وفي النطاق الواسع الذي يغطي جميع الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، من الممكن أن يكون مصرف التنمية الإسلامي مصدرا رئيسيا لتمويل التجارة في المنطقة.

٥٠ - وفي المنطقة الأفريقية، فإن الجهود المبذولة لتعزيز بناء المؤسسات أسفرت عن توفير عدد من التسهيلات. فقد بدأ مصرف منطقة التجارة التفضيلية، في السوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية، عرض تسهيلات متنوعة لتمويل الصادرات. وتقوم شركة إعادة التأمين التابعة لمنطقة التجارة التفضيلية بتعاملات في مجالي إعادة التأمين والتأمين المتصلين بالتجارة الدولية، وكذلك بتدريب الأفراد في مجال التأمين. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم مصرف دول أفريقيا الوسطى التمويل التجاري للبلدان الأعضاء. ويهدف المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد المنشأ حديثا إلى تشجيع وتوسيع نطاق التجارة الأفريقية الداخلية والخارجية عن طريق عدد من البرامج المخصصة أساسا لتشجيع الصادرات من البلدان الأفريقية عن طريق تقديم التمويل، بتكلفة معقولة، لصادرات السلع والخدمات المنتجة في أفريقيا أو التي تضم قيمة مضافة كبيرة من القارة.

٥١ - وفي أمريكا اللاتينية، يقوم بتمويل التجارة على الصعيد الإقليمي مصرف أمريكا اللاتينية للتصدير، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، وشركة الأنديز للتنمية، وصندوق أمريكا اللاتينية لأموال الاحتياطي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمصرف المركزي لمنطقة شرقي البحر الكاريبي. ويتخصص مصرف أمريكا اللاتينية للصادرات في تمويل التجارة فقط. ويتركز (٧٤ في المائة) مجموع حافطة الائتمانات (٤,٥ بليون دولار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥) في اقتصادات أمريكا اللاتينية الرئيسية الثلاث (البرازيل والمكسيك والأرجنتين، التي تشكل ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي). وتغطي

حافضة الائتمانات هذه نحو ٢ في المائة من الصادرات الإقليمية. وتقدم شركة الأنديز للتنمية التمويل فيما قبل الشحن وبعده، والائتمان للبائع والمشتري على حد سواء، ويجري تقديم كل ذلك بدولارات الولايات المتحدة ولفترة تصل إلى ١٨٠ يوما. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة بعمل نشط في التمويل غير المباشر للقطاع المصرفي (داخل وخارج المنطقة دون الإقليمية).

٥٢ - ويقدم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية الدعم لبلدان أمريكا اللاتينية لتمويل صادراتها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وهو يمول الصادرات من خلال البرامج مستخدما موارده الذاتية (رأس المال العادي) وموارد من الصندوق الاستثماري الفنزويلي. وتشمل أنشطة التمويل المشترك التي يقوم بها المصرف ما يلي: استخدام الأموال الخاضعة لإدارته كمصادر إضافية للتمويل؛ وتقديم ضمانات كلية أو جزئية للقروض المقدمة من المقرضين من القطاع الخاص؛ والتمويل المشترك، مع مقرض مشارك، لتمويل نفس المكونات من مشروع ما والتمويل الموازي الذي يقوم فيه المصرف ومقرض مشارك بتقديم قروض منفصلة لنفس البرنامج أو المشروع بحيث يمول كل قرض سلعا وخدمات خاصة بمكون مختلف من مكونات المشروع أو البرنامج.

٥٣ - وليس لدى المنطقة الآسيوية مرفق إقليمي لتقديم الائتمان والضمانات والتأمين للصادرات، ربما لأن البرامج الإقليمية القائمة تقدم بشكل عام الدعم للمصدرين. وقد اقترحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إنشاء مرفق الضمانات الائتمانية للصادرات على الصعيد الإقليمي بغية الوصل بين مؤسسات البلدان الأعضاء وتعزيزها.

٣ - تعزيز التعاون في تمويل التجارة

٥٤ - يستلزم قيام التعاون في تمويل التجارة أن تكون هناك إلى حد ما قدرة وطنية سليمة على تمويل التجارة في البلدان النامية. وليست هذه هي الحال دائما في معظم البلدان النامية^(١). بيد أن بعض البلدان النامية في المناطق الثلاث لديها هياكل متقدمة جدا لتمويل التجارة.

٥٥ - وثمة ميزة عظيمة يمكن تحقيقها من التنسيق بين سياسات وممارسات برامج تمويل الصادرات في البلدان النامية. إلا أنها قد تحتاج إلى شكل ما من التوحيد، مثل توحيد المستندات وقواعد التشغيل، وإجراءات التصنيف الائتماني، وتناول التأمين والضمانات. وفي مجال السياسات التنظيمية، يمكن النظر فيما يلي: الاستخدام الاختياري للاعتمادات المستندية في معاملات الصادرات (الذي لا يزال إجباريا في بعض البلدان النامية) وتبسيط الإجراءات أمام الممولين غير المصرفيين للصادرات، مثل الوكلاء التجاريين ومؤسسات خصم الفواتير. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن السماح للمصدرين باستخدام جزء من الدخل المحقق من العملات الأجنبية في شراء منتجات مالية حديثة (مثل تأمين الائتمان) قد لا تكون متاحة في أسواق بلادهم.

٥٦ - وقد يشمل التعاون فيما بين المؤسسات المالية الإقليمية نوعين من الأنشطة: التمويل المشترك للعمليات الائتمانية للصادرات، والتعاون الذي يستهدف تعزيز بناء مؤسسات تمويل التجارة. ويمكن أن تقوم بالمهمة الأولى مصارف التنمية الإقليمية.

٥٧ - ويمكن تحقيق شكل مبتكر للتعاون هو التعاون الثلاثي، الذي تقوم فيه البلدان النامية بتقاسم خبراتها الذاتية وتقوم البلدان المتقدمة بتقديم المساعدة المالية وغيرها من أنواع المساعدة لهذا التبادل للخبرة.

٥٨ - وتتضمن خطة عمل سان خوسيه توصيات لتمويل التجارة تسير في نفس الاتجاه. وهي تدعو بشكل محدد إلى زيادة القدرة على تحمل المخاطر لدى "النظم المصرفية الجنوبية لكي توفر للتمويل التجاري العادي والهيكلية المتقدم للمعاملات التجارية فيما بين بلدان الجنوب غطاء في شكل ضمانات متفق عليها بين عدة أطراف لتعزيز الائتمان وتغطية المخاطر القطرية. ولتحقيق ذلك، ثمة حاجة لتبادل الخبرة بشأن تمويل الصادرات من خلال نشر المعلومات فيما بين مؤسسات تأمين الائتمان في الجنوب. علاوة على ذلك، فإن النموذج الأولي الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والخاص بتمويل التجارة لصالح التعاون الإقليمي وتنمية القدرات الوطنية يمكن استخدامه لإقامة هيكل مؤسسي لتمويل التجارة في الجنوب وتعزيز هذا الهيكل".

باء - التعاون في تنمية الأسواق المالية

٥٩ - ثمة إدراك واسع النطاق لإمكانية أن تشكل الأسواق المالية مصادر لها قيمتها وفعاليتها في تمويل المشاريع. ومن ثم تعكف البلدان بأعداد متزايدة على إنشاء أسواق للمال. وقد يمثل التعاون فيما بين البلدان النامية بشأن تنمية الأسواق المالية خياراً آخر أمام البلدان التي تواجه عقبات في إنشاء أسواق مالية وطنية. فالأسواق المالية الإقليمية توسع مجال الخيارات التمويلية أمام الشركات المحلية وذلك بتعبئة الموارد المالية المحلية والإقليمية وإتاحة الفرص للمستثمرين للمشاركة في تحمل المخاطر. وهي تزيد، أيضاً، من كفاءة توزيع رأس المال. وتوفر الأسواق المالية الإقليمية للجهات الفاعلة في الأسواق بعض المزايا. فهي تتيح للمستثمرين من داخل المنطقة وخارجها فرصاً لتنويع المخاطر المقترنة بحفاظ الأوراق المالية وللحصول على معلومات عن الأوراق المالية المسجلة في البورصة تتسم بمزيد من التوحيد وسعة الانتشار، وللحصول كذلك على تسعير للأسهم المتاحة موثوق بقدر أكبر. كما أنها توفر للمشاريع المضطلع بها داخل المنطقة إمكانيات الوصول إلى مجمع موسع من الموارد المالية.

٦٠ - ويستلزم إنشاء الأسواق المالية الإقليمية مزيداً من التنسيق المكثف بين وكلاء القطاعين الخاص والعام على الصعيدين الوطني والإقليمي. فعلى الصعيد الوطني توجد ثلاثة أنماط رئيسية من الجهات الفاعلة الخاصة تشارك في عمليات الأسواق المالية ألا وهي: بورصات الأوراق المالية (الأسواق الموازية والأسواق غير الرسمية)؛ والمؤسسات المحلية لحفظ الأوراق المالية والتسويات والمقاصة؛ والشركات المسجلة والسماصرة المسجلين. ولا بد من إيلاء اعتبار لتلك الجهات الفاعلة لدى وضع المخططات التعاونية.

ومثل تلك المخططات تتطلب خدمات اتصالات سلكية ولاسلكية ووسائل اتصال مقبولة للربط فيما بين الأسواق والجهات الفاعلة في السوق.

١ - التطورات على الصعيد المؤسسي: الترتيبات الإقليمية الخاصة

٦١ - تتمثل أهم الترتيبات والمؤسسات الإقليمية الخاصة في الآليات التي أنشأتها أسواق الأوراق المالية ذاتها. ومن أمثلة التعاون على الصعيد الخاص بورصة الكاريبي ومشروع البورصة الإلكترونية الأيبيرية - الأمريكية. وتشكل بورصة الكاريبي التي بدأت نشاطها في عام ١٩٩١ آلية تعاون فيما بين بورصات بلدان مجموعة التكامل التابعة للجماعة الكاريبية. وتشمل عملياتها التجارة عبر الحدود من خلال العلاقات بين المراسلين والسماسة وإمكانية التسجيل عبر الحدود.

٦٢ - أما مشروع البورصة الإلكترونية الأيبيرية - الأمريكية فقد أنشأه في عام ١٩٩٠ أعضاء اتحاد البورصات الأيبيرية الأمريكية الذي يضم جميع البورصات الرئيسية في أمريكا اللاتينية وكذلك بورصات البرتغال وأسبانيا. والهدف النهائي من ذلك المشروع هو توفير معالجة إلكترونية للمعاملات على الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات الإقليمية الكبرى. وسوف تيسر المعاملات التجارية داخل المنطقة عن طريق تسويات تجري من خلال البنوك المركزية. وتنقسم عملية تطوير المشروع إلى عدة مراحل. وفي أمريكا الوسطى تعكف رابطة بورصات أمريكا الوسطى على إعداد مشاريع ضخمة في بلدان المجموعة.

٦٣ - كما أن هدف اتحاد البورصات العربية واتحاد بورصات شرق آسيا وأوقيانوسيا (المنشأ عام ١٩٩٢ ويضم اليابان) ورابطة البورصات الأفريقية (المنشأة في نيسان/ أبريل ١٩٩٣، وتضم جنوب أفريقيا) هو مواءمة المعاملات على الأوراق المالية وكفالة التعاون في ذلك المجال، كل في منطقته.

٢ - تعاون الأسواق المالية على الصعيد الرسمي

٦٤ - توفر الحكومات إطارا اقتصاديا مناسباً للتعامل بالأوراق المالية على الصعيد المحلي وعبر الحدود. ويمكنها أيضاً، أن تعزز، مباشرة، الأسواق المالية الإقليمية بتوظيف سندات في بلدان أخرى بالمنطقة. وقد تَمَنَح معاملة تفضيلية للمستثمرين من بلدان المجموعة. وأبلغ مثال على التدابير الحكومية المحبذة للاستثمار في الأوراق المالية داخل المجموعة الواحدة مخطط الأفضليات غير القائم على المعاملة بالمثل الذي تتبعه البحرين حيال المستثمرين من البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، في عمليات بورصة البحرين. فمنذ عام ١٩٨٦، ويسمح لمواطني سائر دول الخليج بامتلاك أسهم شركات محلية في البحرين والمتاجرة بها.

٦٥ - وفي منطقة السوق المشتركة الجنوبية تمنح حكومات الدول الأعضاء أفضليات داخل المجموعة على أساس متبادل. ورغم وجود بعض القيود (مثل تقييد سوق العمليات الناجزة، والتعامل على الأسهم المسجلة، والتسوية في نطاق منطقة السوق المشتركة الجنوبية) وبعض القيود الضريبية، فالتعامل على الأوراق المالية داخل المجموعة تعامل حر.

٦٦ - وتقوم السلطات النقدية المركزية في المعتاد بتسوية الصفقات المبرمة عبر الحدود. بيد أنه في حالة السوق الجنوبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي، يُسمح بإبرام الصفقات داخل المجموعة مما يفضي في الواقع إلى نشوء منطقة إقليمية تكون فيها حسابات رؤوس الأموال قابلة للتحويل. وفي مشروع البورصة الإلكترونية الأيبيرية - الأمريكية ينظر إلى السلطات النقدية المركزية باعتبارها وكلاء تسويات المعاملات الذين يربطون بين المخططات المحلية للمقاصة والتسوية في مجال الأوراق المالية.

٣ - تدابير التعاون الممكن اتخاذها

٦٧ - إن أفضل طريقة لتحقيق المواءمة هي احترام استقلالية الأسواق المحلية والقائمين على تنظيمها. ولعل أفضل وسيلة لطرق مسألة المواءمة هي التعامل معها باعتبارها حدا أدنى ضروريا لتلافي أي تضارب فيما بين الأسواق. وقد تشمل قائمة التدابير الممكن اتخاذها على صعيد القطاع الخاص تيسيرا للتعاون^(٣) إنشاء قنوات منتظمة لتبادل المعلومات فيما بين أسواق الأوراق المالية؛ ومواءمة التكنولوجيا المستخدمة مع الهدف النهائي المتمثل في إنشاء نظام إلكتروني إقليمي مترابط للمعاملات التجارية والتسويات؛ وإيجاد وسائل الربط اللازمة للتعامل على الأوراق المالية عبر الحدود في بلدان مختلفة؛ وإنشاء شبكة اتصالات؛ وخلق أدوات إقليمية، مثلا، سندات اكتتاب، أو إيصالات يصدرها الوديع، أو "صناديق إقليمية"، إلخ. وعلى صعيد القطاع العام، قد تشمل الإجراءات مواءمة النظم الضريبية على الصعيد الإقليمي؛ ومواءمة عمليات الكشف عن البيانات التنظيمية والإشرافية والمالية على الصعيد الإقليمي ويُفضل الاستناد في ذلك إلى المعايير الدولية؛ والمواءمة النقدية والمالية؛ وقد يحسن بوجه خاص إنشاء نظم ومؤسسات للتسويات وكذلك مناطق تتوافر فيها إمكانيات التحويل.

٦٨ - وتدعو خطة عمل سان خوسيه إلى السعي إلى إبرام بروتوكولات فيما بين بلدان المنطقة الواحدة وفيما بين المناطق تشجيعا لتكامل الأسواق المالية الجنوبية. وتدعو أيضا إلى التوسع في المعاملات المالية فيما بين بلدان الجنوب وتنويعها (الفقرتان ٥ و ٦).

جيم - التعاون في مجال المدفوعات والنقد^(٣)

١ - المخططات الإقليمية لكفالة قابلية العملات للتحويل

٦٩ - في العالم النامي، أسفرت الجهود الرامية إلى كفالة قابلية العملات للتحويل على الصعيد الإقليمي في إطار الترتيبات المتعددة الأطراف للمدفوعات والمقاصة، عند مزيج من النتائج الإيجابية والسلبية.

٧٠ - فقد أدى اتحاد المقاصة الآسيوي وظائفه على نحو سلس. وتمكن على امتداد فترة وجوده، من تحاشي تراكم المتأخرات. وعزز، أيضا، استخدام عملات البلدان المشتركة فيه، في المعاملات الجارية، مما شمل تحديد مسارات إلزامية لجميع المبادلات التجارية فيما بين أعضاء المجموعة (باستثناء بين الهند ونيبال)، الأمر الذي أدى إلى وفورات كبيرة في الرسوم المدفوعة على العملات المتداولة دوليا. وفي عام ١٩٨٩، أقام الاتحاد مرفق ترتيبات الائتمان المتبادل وهو آلية الغرض منها تفادي حالات نقص العملات في

البلدان التي تعاني عجزا تجاريا على الصعيد الإقليمي، وما يترتب على ذلك من إضفاء الطابع الثنائي على علاقات المقاصة المتعددة الأطراف. وقد كان لقابلية العملات الوطنية للتحويل على الصعيد الإقليمي أثرها في تحسين أداء غرفة المقاصة فقد تأرجحت النسبة المئوية للمعاملات التي سويت بعملات الدول الأعضاء خلال السنوات الثلاث الماضية حول ٧٠ في المائة من المبادلات التجارية التي جرى تسديد قيمتها. والواقع أن الموقف الحازم الذي ينتهجه اتحاد المقاصة الآسيوي إزاء مسألة المتأخرات مكنه من استهلال مبادرات جديدة، مثل المبادرة التي تجعل الشيكات السياحية صالحة للتحويل من خلال غرفة المقاصة وتفضي في نهاية المطاف إلى تمديد العضوية الراهنة.

٧١ - وفي أفريقيا، تسهم ثلاثة ترتيبات للمقاصة والمدفوعات في تيسير التعاون النقدي، وهي غرفة مقاصة غرب أفريقيا المعنية ببلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغرفة مقاصة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغرفة مقاصة السوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية (منطقة التجارة التفضيلية سابقا). وتعجل غرف المقاصة بالتحويلات النقدية بين المؤسسات التجارية الأفريقية عن طريق استخدام العملات الوطنية للمنطقة الفرعية المعنية؛ ويوافق كل من البنوك المركزية الموقعة على منح الآخر حدا ائتمانيا بعمليته. وتكفل البنوك المركزية الموقعة للنظم المصرفية التابعة للبنوك المركزية الأخرى الموقعة إمكانية تحويل العملات المستخدمة في المعاملات الجارية داخل المنطقة وتتوافر فيها الصلاحية للمقاصة. فضلا عن ذلك تعتبر بعض ترتيبات المقاصة بمثابة خطوات مؤقتة نحو تشكيل مناطق تستخدم فيها وحدات نقدية واحدة ومن الأمثلة على ذلك غرفة مقاصة غرب أفريقيا وغرفة مقاصة الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية.

٧٢ - وفي أمريكا اللاتينية، أنشئت رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل الاتفاق التبادلي للمدفوعات والائتمان، في عام ١٩٦٥. وعُدلت آلية المقاصة في عام ١٩٩١ ببرنامج للمدفوعات التلقائية ذي شطرين الغرض منه توفير التمويل المؤقت للأرصدة المطروحة للمقاصة المتعددة الأطراف. وثمة عنصر في الاتفاق المعدل يتيح للبنوك المركزية الاطلاع تلقائيا على المركز الدائن أو المدين لبنوك مركزية أخرى؛ وهناك عنصر آخر يتمثل في مرفق للائتمان قصير الأجل يمدد فترة التسوية للبنوك المركزية التي تواجه صعوبات فيما يتعلق بالسيولة. أما أهم تعديل فهو الإذن في عام ١٩٩٢ بالقيام من خلال الآلية بتحويل المدفوعات الناشئة عن التجارة الثلاثية. وتجدر الإشارة إلى أن تحويل مدفوعات التبادل التجاري داخل المنطقة عن طريق غرفة المقاصة يجري، في حالة معظم الدول الأعضاء، على أساس طوعي. وفي عام ١٩٩٤، تم تحويل ما مجموعه ١١,٧٢ بليون دولار عن طريق آلية أمريكا اللاتينية للتكامل؛ مما يشكل انخفاضا نسبته ١١ في المائة قياسا بحجم المعاملات المحولة في عام ١٩٩٧ (١٣,١٨ بليون دولار). وقد خفضت نسبة عمليات المقاصة المتعددة الأطراف من ٧١ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٦٧ في المائة في عام ١٩٩٤.

٧٣ - أما مرفق المقاصة المتعددة الأطراف التابع للجماعة الكاريبية فقد أوقف أنشطته في عام ١٩٨٣ بعد ستة أعوام من بدء تشغيله وذلك بسبب تراكم متأخرات أحد البلدان. وقد عاودت المنطقة بحث

إمكانية تجديد نشاط ذلك المرفق. وخلص تقرير، قدم في عام ١٩٩١، إلى أن إمكانيات استئناف تشغيل المرفق المذكور لم تكن مؤاتية حينذاك.

٧٤ - وفيما يتعلق بغرفة مقاصة أمريكا الوسطى فقد نشأت أزمة الأعوام ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ عن حالات اختلال في المبادلات التجارية بين بلدان المجموعة وعن تراجع تلك المبادلات نوعاً ما. مما أفضى إلى تراكم الديون داخل أمريكا الوسطى. وفي عام ١٩٩٠ تم تحويل غرفة مقاصة أمريكا الوسطى لتصبح منظومة مدفوعات أمريكا الوسطى، بيد أن عملياتها ظلت في تضال إلى أن أوقفت نهائياً في عام ١٩٩٣. ورغم تلك الانتكاسة بذل المجلس النقدي لأمريكا الوسطى جهوداً من أجل مواءمة السياسات الائتمانية والنقدية وسياسات أسعار الصرف وكفالة تقاربها. واعتمد، فضلاً عن ذلك، عدة تدابير تهدف إلى تعزيز تكامل الأسواق المالية والنهوض بحركة الموارد المالية داخل المنطقة.

٢ - ترتيبات المقاصة والمدفوعات في سياق التحرك نحو قابلية التحويل العالمية

٧٥ - إن اتجاه بعض البلدان النامية مؤخراً نحو القابلية للتحويل على الصعيد العالمي قد يجعل ترتيبات قابلية التحويل الإقليمية المحدودة غير ذات قيمة. ومع هذا قد تبقى للمخططات الإقليمية بعض المزايا. فإذا كانت قابلية التحويل العالمية وسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي فالقابلية المحدودة للتحويل وسيلة للتنسيق النقدي والمالي داخل الأقاليم. ويمكن لترتيبات المقاصة والمدفوعات أن توفر المزايا التالية: أولاً، بما أن إرجاء المدفوعات يكون إلى آخر فترة التسوية فقد تبقى لترتيبات المقاصة والمدفوعات جاذبيتها للبلدان التي تخطط لاعتماد القابلية الكاملة للتحويل؛ وثانياً، إذا اقترنت هذه الترتيبات بترتيبات الائتمان، والترتيبات التبادلية، يمكن لترتيبات المقاصة أن توفر الائتمان لتمويل التجارة داخل الأقاليم؛ وثالثاً، بما أن المواءمة النقدية ضرورية لنجاح ترتيبات قابلية التحويل المحدودة فمن الواضح أنها خطوة انتقالية صوب قابلية التحويل العالمية؛ ورابعاً، توفر هذه الترتيبات محافلاً قيماً للتعاون النقدي؛ وهذا يتضح من اتحاد المقاصة الآسيوي.

٣ - التكامل النقدي

٧٦ - لم تنشأ المناطق النقدية إلا في أفريقيا (في حالة منطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي ومنطقة الرند في الجنوب الأفريقي) أو تلك المزمعة (كما في حالة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية).

٧٧ - أما التعاون النقدي في منطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي فيمر بمرحلة إعادة نظر في أعقاب انخفاض قيمة الفرنك في عام ١٩٩٤، ومثل ذلك، التعاون فيما بين أعضاء منطقة الرند في أعقاب التغيير السياسي في جنوب أفريقيا والمفاوضات الجارية بشأن إعادة النظر في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي. وجدير بالذكر أن الغاية من إنشاء منطقة نقدية واحدة في غرب أفريقيا ذات مصرف واحد مركزي وللعملات يمكن أن ينظر فيها بالتزامن مع الغايات غير الثابتة إلى حد ما، لمنطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي. فبلدان هذه المنطقة بعملاتها الوحيدة ومصارفها المركزية دون الإقليمية قد حققت بالفعل هذه

الغاية، وبالتالي لا يرجح أن تنظر في آلية بديلة. والواقع أن تشكيل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغربي أفريقيا بعد حل الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، التي لم تشمل سوى بلدان منطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي، إنما يرمي إلى تعزيز التعاون النقدي الذي تم التوصل إليه في إطار منطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي وإلى إنشاء اتحاد جمركي وسوق مشتركة.

خامسا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الاستثمار والابتكار وتنمية روح المبادرة

ألف - الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب

٧٨ - برز الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب إلى حيز الوجود في السنوات الأخيرة باعتباره أداة هامة للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية. وتطورت هذه الظاهرة بأسرع ما يمكن فيما بين البلدان الآسيوية حيث بلغت جملة التدفقات للخارج نحو ٤١ مليار دولار من بين جملة التدفقات للخارج من البلدان النامية التي بلغت ٤٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥؛ ولكنها أيضا ظاهرة سريعة التزايد بين بلدان أمريكا اللاتينية، كما أخذت تظهر في أفريقيا.

١ - الاستثمار فيما بين البلدان الآسيوية

٧٩ - أصبحت الصين أكبر متلق للاستثمار الأجنبي في آسيا وكذلك فيما بين جميع البلدان النامية في التسعينات. ومن الجدير بالذكر أن أكبر اثنين من المستثمرين في الصين هما هونغ كونغ ومقاطعة تايوان بالصين وليس البلدان المتقدمة النمو. وظلت جمهورية كوريا وسنغافورة مصدرين هامين لرأس المال الأجنبي بالنسبة لعدد كبير من البلدان الآسيوية في شمال شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا (بما في ذلك شبه القارة الهندية).

٨٠ - ومن الحوافز الهامة على التعاون بين بلدان الجنوب المزايا المتوقعة من العلاقات الاستثمارية والتجارية الأيسر تراكميا في ظل الإقليمية، كما في حالة منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وإذا كانت الاستثمارات فيما بين البلدان الآسيوية لا تمثل إلا حصة ضئيلة من مجموع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في الرابطة فالأرقام المطلقة بالغة الأهمية. والاستثمار بين بلدان الرابطة يمثل ١٠,٢ في المائة من مجموع حصيلة الاستثمار المباشر الأجنبي إلى هذه البلدان في عام ١٩٨٠، وعلى الرغم من أن هذه الحصة قد قلت إلى ٦,٣ في المائة بحلول عام ١٩٩٢ فقيمة هذه الاستثمارات زادت من ٢,٤ مليار دولار إلى ٨,٦ مليار دولار. ومع ذلك، فعلى النطاق العالمي، أصبحت الاستثمارات بين بلدان الرابطة قليلة نسبيا. وهذا يعكس مستوى التنمية في اقتصادات الرابطة وتوجهاتها الخارجية، لأن المصادر الرئيسية لرأس المال (والأسواق) موجودة خارج منطقة الرابطة. وبينما تعتبر سنغافورة مصدرا صافيا لرأس المال لا تزال بلدان الرابطة الأخرى تعتمد على تدفقات رأس المال الأجنبي إليها لتغطية الثغرة بين ادخاراتها

واستثماراتها^(٤). وتمثل جل الاستثمارات بين بلدان الرابطة، استثمارات سنغافورة في ماليزيا وإندونيسيا وتايلند والاستثمارات الماليزية في سنغافورة.

٨١ - وتستأثر الاستثمارات فيما بين بلدان الرابطة بحصة أكبر كثيرا من حصيلة الاستثمار المباشر الأجنبي الخارج من الرابطة، وكانت تمثل ٥٩,١ في المائة في عام ١٩٨٠ وهبطت إلى ٣٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٢. وقد ازداد سريعا تدفق الاستثمار الخارج من الرابطة حيث ارتفع من ١,٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١٦,٩ مليار دولار بحلول عام ١٩٩٢. وهبطت الأهمية النسبية لوجهات الرابطة من ٦٤,٢ في المائة (من ٧٨٤ مليون دولار) في عام ١٩٨٠ إلى مجرد ٢٧,١ في المائة (من ١٠,٨ مليار دولار) في عام ١٩٩٢. ويتزايد تنوع استثمارات الرابطة إلى هونغ كونغ، الصين، وإلى الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا. وبالنسبة لآسيا ككل تم صعود ملحوظ في الاتجاه في السنوات الأخيرة نحو الاستثمار داخلها، وقد وصلت الاستثمارات الداخلية للبلدان الآسيوية التسعة الرائدة، باعتبارها حصة من الاستثمار الداخل إلى ٣٧ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٣.

٢ - الاستثمار فيما بين بلدان أمريكا الشمالية

٨٢ - إن دور البلدان النامية كمصادر للاستثمار المباشر الأجنبي إلى داخل الإقليم قد ازداد منذ السبعينات. ففي أواسط السبعينات كان لعشرة بلدان مضيئة في المنطقة ٢٠ في المائة أو أقل من حصيلة استثماراتها المباشرة الأجنبية الداخلة قادمة من بلدان نامية (كانت النسبة في ستة بلدان أقل من ١٠ في المائة). واستقطبت أربعة بلدان فقط (هي باراغواي وبوليفيا والسلفادور وغواتيمالا) أكثر من ٢٠ في المائة من حصيلتها الداخلة من الاستثمارات المباشرة الأجنبية من بلدان نامية. وبحلول التسعينات ارتفع عدد البلدان المضيفة التي حظيت بمشاركة بلدان نامية بنسبة تزيد عن ٢٠ في المائة ليصل عددها إلى سبعة (إكوادور، أوروغواي، باراغواي، بيرو، السلفادور، شيلي، غواتيمالا)؛ والواقع أن البلدان النامية استأثرت في باراغواي وغواتيمالا بأكثر من ثلث مجموع حصيلة الاستثمارات المباشرة الأجنبية. وينشأ معظم الاستثمار المباشر الأجنبي في معظم بلدان العالم الثالث هذه من أماكن أخرى في أمريكا اللاتينية، ويسر ذلك مبادرات الاندماج والقرب الجغرافي والاقتصادات التكاملية. وفي جميع البلدان المضيفة، وربما غير الجمهورية الدومينيكية، تمثل الاستثمارات المباشرة الأجنبية فيما بين الأقاليم أكثر من ٧٠ في المائة من حصيلة هذه الاستثمارات الداخلة من البلدان النامية في عام ١٩٩٠؛ وفي إكوادور وبنما وبيرو والسلفادور وكولومبيا وهندوراس كانت الاستثمارات المباشرة الأجنبية تمثل ١٠٠ في المائة أو قريبا من ١٠٠ في المائة من جميع حصيلة هذه الاستثمارات الداخلة من البلدان النامية. وفيما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩١ كانت تدفقات الاستثمارات الخارجة من الإقليم تصل إلى ٤,١ مليار دولار. ومع تشكيل المجلس الرئاسي لبلدان الأنديز ورؤساء دول السوق المشتركة الجنوبية في عام ١٩٩٢ يقدر أن المتوسط السنوي للتدفقات في أمريكا اللاتينية ارتفع ليصل إلى نحو ٣,٨ مليار دولار.

٣ - الاستثمار في داخل أفريقيا

٨٣ - يقدر أن الاستثمار في داخل أفريقيا وصل إلى نحو ٥٥٣ مليون دولار. وإذا كان هذا المبلغ ضئيلاً جداً بالمقارنة بالتدفقات داخل البلدان النامية في مناطق أخرى، فهو يمثل زيادة لا بأس بها عن الأعوام السابقة لأن متوسط التدفقات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ لم يكن سوى ١٦٠ مليون دولار. واستأثرت نيجيريا بأكثر من ٧٠ في المائة من الاستثمار في أفريقيا في عام ١٩٩٥. بيد أنه مع ترسيخ الاستقرار في جنوب أفريقيا الجديدة يتوقع أن يستأنف هذا البلد دوره كمستثمر هام في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وفي نهاية المطاف في المنطقة الأفريقية بأسرها. وفوق هذا، لا بد أن تؤدي زيادة الاستقرار السياسي في منطقة شمال أفريقيا إلى تدفقات كبيرة في الاستثمارات فيما بين البلدان المغاربية.

٤ - الاستثمار الشامل لعدة أقاليم

٨٤ - في الوقت الذي أصبح فيه معظم الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب حتى الآن عابرة للحدود، وتتم فيما بين بلدان الإقليم الواحد، يبدو أن عملية استثمار شامل لعدة أقاليم في سبيلها إلى الظهور البطيء يقودها على الطريق أكثر البلدان والشركات نشاطاً. فهناك مستثمرون أجانب من المنطقة الآسيوية يستثمرون بالفعل في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فعلى سبيل المثال، نجد أن ما يقرب من ١٠٠ شركة نسيج من جمهورية كوريا استثمرت في أواخر الثمانينات وحتى أوائل التسعينات حوالي ١٠٠ مليون دولار في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي لتتمتع بتكاليف العمالة المنخفضة، والتقارب الجغرافي، وما لهذه البلدان المشاركة في المبادرة المتعلقة بالحوض الكاريبي من حصص غير مستغلة في سوق الولايات المتحدة. كما أن شركة دايو من جمهورية كوريا أرسلت بعثة استثمار ضخمة في منتصف عام ١٩٩٦ إلى أمريكا الجنوبية، وهي الآن تخطط لإنشاء مصنع لإنتاج أجهزة الفيديو بتكلفة تبلغ ٢٤٠ مليون دولار في باجا كاليفورنيا لتدخل "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" (نافتا). وتخطط شركة هيونداي كذلك لإنشاء مصنع لها في البرازيل لزيادة طاقتها الإنتاجية في ذلك البلد، كما تخطط سامسونغ لاستثمار مبلغ ٥٨١ مليون دولار في خلال السنوات الأربع القادمة في إقامة مجمع صناعي في المكسيك لتدخل سوق نافتا، وإنشاء شبكات محلية للموردين لخفض الواردات. وأقام إقليم تايوان منشآت تجارية في المناطق الصناعية الواقعة على جانبي قناة بنما. وذكر أن ثمة مستثمرين من جمهورية كوريا والهند يبحثون إمكانية الاستثمار في أفريقيا الجنوبية.

باء - التعاون على مستوى المؤسسات

٨٥ - وفي خلال العقد الماضي تقريباً زادت أهمية المؤسسات التي لها مقر في الجنوب من حيث مستوى أصولها ومبيعاتها وعمالتها. وأصبح بعض هذه المؤسسات شركات عبر وطنية حقيقية. والمجال متسع تماماً أمام هذه المؤسسات للتعاون فيما بينها داخل الإقليم الواحد أو في إطار عدة أقاليم على حد سواء.

١ - ترتيبات شبكة الموردين

٨٦ - يمكن وضع ترتيبات شبكة الموردين فيما بين بلدان الجنوب إما عن طريق شركات عبر وطنية ليس لها مقر في الجنوب أو شركات عبر وطنية تابعة للعالم الثالث. وليس هناك ما يمنع من أن تقوم شركات عبر وطنية لها مقر في الجنوب من وضع ترتيبات لشبكات من هذا القبيل تُعزز الكفاءة، وتحقيق الاستغلال الكامل لتخصص المهارات ووفورات الحجم. ومع ذلك، فربما دعت الحاجة إلى استحداث برامج خاصة وحوافز حكومية متنوعة لتشجيع هذه العملية ما دامت الشركات المحلية تميل إلى، أو تُفضل، الحصول على عوامل الإنتاج من شركات عبر وطنية تابعة للبلدان المتقدمة، حتى في حالة تماثل الأسعار والجودة.

٢ - المشاريع المشتركة والتحالفات الاستراتيجية

٨٧ - ليست فكرة تقاسم الموارد فيما بين المؤسسات المنتجة بالفكرة الجديدة. ولكن المؤسسات المملوكة للدولة لم تحاول قط إخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود، ولذا فإن التأكيد على مؤسسات ومبادرات القطاع الخاص يمنحها فرصة جديدة للحياة. فالمشاريع المشتركة بالأسهم تستطيع أن تساعد على خفض القيود الناشئة عن الافتقار إلى الموارد المالية والخبرة في الإنتاج. غير أن المشروعات المشتركة التأسيسية وعمليات الدمج والاكتمال ليست من الأنشطة العابرة للحدود المعهودة في الجنوب، ولعل لذلك علاقة بضعف أسواق رأس المال المستجدة والتمسك الشديد المتواصل بالتقاليد التجارية العائلية. وربما أمكن تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تقديم العديد من الحوافز.

٨٨ - ويمكن للتحالفات الاستراتيجية أو المشاريع المشتركة غير المدمجة أن تكون مفيدة في مجال تقاسم الموارد فيما يتعلق بجهود التصميم ونفقات البحث والتطوير. ونظرا لسرعة التطور التكنولوجي الكبيرة ولتقصر دورات حياة المنتجات بالإضافة إلى البيئة التنافسية العالمية، يمكن تشجيع نشاط التنمية التكنولوجية المشترك هذا عن طريق الحوافز والمنح الحكومية والدعم الحكومي العام.

٨٩ - وفي الوقت الذي قامت فيه المؤسسات الفردية في الجنوب بوضع ترتيبات للمشاركة التكنولوجية مع نظرائها في العالم المتقدم، بدأت شركات نشطة ومجددة في الجنوب بعقد أشكال مختلفة من أنشطة الشراكة في نهاية الثمانينات مع شركات أخرى ومؤسسات بحثية في الجنوب. وعلى العكس من الادعاءات السابقة فيما يتعلق بأهمية حجم الشركة لإجراء البحث والتطوير، يمكن اليوم تصور الكتلة الحرجة بطريقة مختلفة إلى حد كبير، وخصوصا باعتبارها مرتبطة بحجم "النظام" اللازم للحصول على المعلومات أكثر من ارتباطها بحجم الشركة وحده. ولقد تم عقد شراكات في مجال البحث والتطوير فيما بين الشركات والجامعات المحلية في مجالات معالجة الأغذية، والتكنولوجيا الحيوية، والصناعات الالكترونية في الصين والمكسيك، وتايلند، وشيلي، وبلدان أخرى. والشراكات في مجال البحث والتطوير فيما بين الشركات موجودة أيضا في الجنوب؛ ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، أنشئت شراكة في مجال البحث والتطوير بين شركات المناجم الوطنية في بيرو وبوليفيا لتطوير تكنولوجيا حيوية معدنية، كما أنشئت شراكة مماثلة بين شركات من جنوب أفريقيا وكينيا لنقل التكنولوجيا وتطويرها في مجال صناعة الحراثة.

٣ - استراتيجيات مجموعات التنمية والتعاون

(أ) أقطاب النمو

٩٠ - ذكر أن العلاقات الوثيقة في مجال الاستثمار والتجارة مع البلدان الآسيوية الأخرى كانت عاملاً رئيسياً من عوامل انطلاق المنطقة الآسيوية، وقد تم الربط بين عملية الانطلاق هذه ومصطلح "الأوزات الطائرة" الذي استحدثه أكاماتسو - أوزاوا. و"الأوزات الطائرة" كناية مستخدمة لوصف التشكيل الذي يأخذ صورة الرقم "٨" لوصف هيكل التسلسل الهرمي للنمو الاقتصادي الإقليمي الآسيوي الذي تكون فيه اليابان، على سبيل المثال، الاقتصاد "القائد" بينما تكون الاقتصاديات الصناعية الجديدة الصف الأول من التشكيل، وتُشكل دول رابطة جنوب شرقي آسيا الأربع (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند) الصف الثاني، وقد يضم الصف الثالث الصين والهند وباكستان وبلدانا أخرى.

٩١ - وتتبع جميع الاقتصادات استراتيجية موجهة نحو التصدير في الوقت الذي يكون فيه الاقتصاد القائد المورد الرئيسي للتكنولوجيا وعوامل الإنتاج التكميلية، بالإضافة إلى توفيره للأسواق في المراحل الأولى. ولكن جزءاً من هذه العملية ينمو بدوره ويتطور بفضل سرعة التعلم والتقليد، ومن ثم المنافسة (نظراً لتقليص دورة حياة المنتجات). فتقسيم العمل الصناعي يُعد تقسيماً دينامياً ذا ميزة مقارنة متنقلة. وربما كان من الأخرى وصف هذه الميزة بأنها "ميزة مقارنة تنبؤية".

(ب) مثلثات النمو

٩٢ - ثمة سياسات لتحفيز النمو في بعض أجزاء المناطق تشمل بلدين أو أكثر وتكمل استراتيجية للتعاون من أجل النمو على المستوى الإقليمي أو المستوى القاري. ذلك هو مفهوم مثلثات النمو الذي يتيح تحقيق وفورات الحجم فيما يتعلق باستخدام المهارات والموارد والتمويل والبنية الأساسية المادية والمنطقة الاقتصادية. وأفضل مثال على ذلك هو مثلث النمو المكون من إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة الذي بدأ عام ١٩٩٠ ويشمل جزر ريو الإندونيسية وولاية جوهور الماليزية وسنغافورة. وهناك اقتراح وجيه يتمثل في مثلث نهر تيومن المشكل من مناطق حدودية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين والاتحاد الروسي.

جيم - تدابير نافعة لتحسين التعاون في مجال الاستثمار

٩٣ - مع زيادة الاستثمارات في خلال العقد الماضي بسرعة أكبر من الزيادة في التجارة والناجح المحلي الإجمالي، ومع استمرار الدافع إلى ذلك بفضل ما هو متوقع من زيادة تحرير المحافظ الاستثمارية وتدفقات رؤوس الأموال في المستقبل، فقد يتضمن تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تبنته البلدان النامية تأكيداً أعظم لدور الاستثمار في سياق إطار عمل تكاملي للإنتاج فيما بين بلدان الجنوب. وقد أكدت خطة عمل سان خوسيه بالفعل على تعزيز طاقات الاستثمار الوطنية وتشجيع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب. وهي تنص بصفة خاصة على أن الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب هو أحد العناصر الهامة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وتجب تنميته وتعزيزه بروح من المشاركة فيما بين مختلف ذوي

الفعاليات المشتركين في العملية الاقتصادية في بلداننا، التي يُعد فيها دور قطاع الأعمال الحرة الخاص دوراً أساسياً. من أجل هذا، ينبغي للبلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين:

(أ) أن تتخذ تدابير لتشجيع الاستثمار فيما بين البلدان النامية في قطاعي الصناعة والخدمات على حد سواء، منها على سبيل المثال تقاسم الموارد بين مؤسسات الجنوب عن طريق التحالفات الاستراتيجية أو المشاريع المشتركة غير المدمجة لتقليل القيود الناشئة عن الافتقار إلى الموارد المالية والخبرة في الإنتاج إلى أدنى مستوى؛

(ب) وأن تشجع الاستثمار المباشر من خلال عقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف تتفق مع تحسين القدرات المالية والتقنية في البلدان النامية؛

(ج) وأن تفتح أسواقاً جديدة في البلدان النامية بما في ذلك مناطق التجارة الاقتصادية الحرة.

٩٤ - ومن أجل تشجيع هذه الاستثمارات الشاملة لعدة أقاليم تنص خطة عمل سان خوسيه على أن بنوك الاستثمار في الجنوب وشركات تمويل التنمية تحتاج إلى ما يأتي:

(أ) تنمية قدرات ومهارات عاملة فعالة عبر الحدود؛

(ب) تشجيع الاستثمارات الوافدة من بلدان الجنوب الأخرى عن طريق وضع الصكوك المناسبة؛

(ج) ومعرفة المزيد عن فرص الاستثمار في بلدان الجنوب المجاورة.

٩٥ - وأضافت الخطة أن القدرات الوليدة الحالية لمؤسسات الجنوب المالية لتعبئة الموارد من أسواق رأس المال الخارجية يمكن توسيعها عن طريق التحالفات الاستراتيجية فيما بين المؤسسات المالية، تتبعها المشاريع المشتركة في آخر الأمر.

٩٦ - وبالإضافة إلى ذلك، توصي خطة عمل سان خوسيه بأنه ينبغي أن تتبع الاتفاقات الرامية إلى حماية الاستثمارات فيما بين البلدان النامية بوصفها تدبيراً حقيقياً يؤدي إلى مزيد من الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب.

الحواشي

(١) للاطلاع على تفاصيل مشاكل تمويل التجارة الوطنية وهياكله الأساسية، (انظر UNCTAD/ECDC/254، آذار/مارس ١٩٩٦) بعنوان "استعراض التقدم المحرز في مرافق تمويل التجارة بالبلدان النامية على الأصعدة الإقليمية والإقليمية ودون الإقليمية"، الذي أعد على أساس دراسة استقصائية قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لما يزيد على ١٠٠ مؤسسة في جميع المناطق، وقد استجاب لهذه الدراسة ثلثا هذه المؤسسات.

(٢) للاطلاع على تحليل تفصيلي لفحوى تلك المقترحات، انظر UNCTAD/ECDC/246، ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤ بعنوان "دور الأسواق المالية في تعزيز تعبئة الموارد وتعزيز الكفاءة في استخدامها".

(٣) للاطلاع على استعراض تفصيلي لجميع جوانب التعاون النقدي، انظر UNCTAD/ECDC/238، ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، "ترتيبات المقاصة والمدفوعات فيما بين البلدان النامية: التطورات الأخيرة، اعتبارات السياسة الطويلة الأجل".

(٤) اعتماد البلدان الآسيوية على الاستثمار الأجنبي لتغطية الثغرة بين الادخارات والاستثمار ينبغي ألا يحجب نسب الادخار الهائلة التي حققتها على مدار العقد المنصرم.

- - - - -